



الحاكمة كاثي هوكول

لننشر فوراً: 2021/21/12

الحاكمة هوكول توقع على حزمة تشريعية لمكافحة التمييز في الإسكان

رداً على فضيحة "Long Island Divided" الصادرة عن نيوزداي، توقع الحاكمة هوكول خطة عمل من تسعة مشروعات لمكافحة التمييز في مجال الإسكان

ينشئ صندوق مناهضة التمييز في الإسكان ليستخدمه مكتب المدعي العام لاختبار الإسكان العادل

يثبت أن جميع الوكالات الحكومية والمحلية عليها التزام بمزيد من الإسكان العادل

زيادة التدريب المطلوب للمهنيين العقاريين فيما يتعلق بقوانين الإسكان العادل والتمييز في مجال الإسكان؛ يتطلب إجراءات استيعاب موحدة يتم استخدامها من قبل متخصصي العقارات

إنشاء خط هاتفي مخصص لشكاوى التمييز ضد الإسكان

وقعت الحاكمة كاثي هوكول اليوم على حزمة تشريعية شاملة تضمنت تسعة مشاريع قوانين مختلفة لمكافحة التمييز في مجال الإسكان. تتناول هذه الحزمة التشريعية العديد من القضايا التي تم تحديدها في كشف نيوزداي، "Long Island Divided"، والذي استكشف التمييز والتحيز الصريح والضمني الموجود في صناعة العقارات.

قالت الحاكمة هوكول: "لفترة طويلة جدًا، كان حلم امتلاك منزل بعيد المنال بالنسبة للعديد من سكان نيويورك بسبب التمييز والتعصب الأعمى. عندما اكتشف الصحفيون الاستقصائيون الجريئون التمييز في السكن في نيويورك، اتخذنا إجراءات لإنهاء هذه الممارسة غير المقبولة. أنا فخورة بتوقيع قوانين جديدة قوية لتوسيع نطاق الوصول إلى الإسكان العادل والسماح لمزيد من سكان نيويورك بتحقيق الحلم الأمريكي بامتلاك منازلهم".

يتمثل محور التشريع في صندوق مناهضة التمييز في الإسكان والذي سيسمح للولاية بإجراء اختبار إسكان عادل. وتتراوح الجهود الجديدة أيضًا من زيادة التدريب ورفع الحد الأقصى للغرامات - لسوء السلوك من قبل سماسرة العقارات ومندوبي المبيعات، إلى التأكيد على أن جميع الوكالات الحكومية والمحلية التي تدير برامج الإسكان الحكومية ملزمة إلى "تعزيز الإسكان العادل بشكل إيجابي". ستضمن هذه القوانين الجديدة، التي تم تمريرها بفضل جهود رئيس لجنة الإسكان في مجلس الشيوخ بريان كافاناغ ورئيس لجنة الإسكان في الجمعية ستيفن سيمبروويتز، أن القوى العاملة العقارية على دراية جيدة بممارسات الإسكان العادلة، وأن الصندوق الجديد لديه الموارد الكافية لتنفيذ أعماله والغرض المقصود منه.

إنشاء صندوق مناهضة التمييز في الإسكان، وزيادة الغرامات وإضافة رسم إضافي لرسم الترخيص

التشريع (S.945-B / A.6866) يؤسس صندوق مكافحة التمييز في الإسكان، سيتم دعم جزء منه بغرامات يتم تحصيلها بسبب انتهاكات أقسام مناهضة التمييز في قانون الملكية العقارية. ترفع هذه الفاتورة سقف الغرامة من 1,000 دولار إلى 2,000 دولار ثم تحوّل 50 في المائة من الإيرادات من هذه الغرامات إلى صندوق مكافحة التمييز في الإسكان. سيكون هذا

الصندوق متاحًا لمكتب المدعي العام لإجراء اختبار الإسكان العادل والذي سيخصص منحًا للعديد من الكيانات الحكومية وغير الحكومية المتخصصة في مكافحة التمييز ضد الإسكان.

**قال السيناتور جيم غوغان:** "يكشف سوق الإسكان في لونغ آيلاند عن تاريخ قبيح طويل من العنصرية والتمييز والخط الأحمر. سيساعد هذا التشريع في تمويل العمل الحاسم لتحديد ووقف التمييز في علامات الإسكان - من خلال إنشاء صندوق مخصص فقط لهذه الجهود. أشكر شريكي، عضو الجمعية كيم جان بيير، على جهودها في تمرير هذه التشريعات، وللحكمة هوكول لتوقيعها لتصبح قانونًا".

**قال عضو الجمعية كيمبرلي جان بيير:** "من غير المعقول الاعتقاد أنه في عام 2021، لا يزال أصحاب المنازل المحتملين يواجهون تمييزًا في السكن بسبب لون بشرتهم، ولكن هنا في نيويورك، نحن اتخاذ إجراءات قوية لاستئصال هذا السلوك الضار بشكل نهائي. من خلال تشديد العقوبات ضد الجهات الفاعلة السيئة، وتمويل جهود الاختبار المزدوجة، وتعزيز متطلبات التدريب على الكفاءة الثقافية وتوفير المزيد من الموارد لمشتري المنازل، فإننا نضمن أن لكل مواطن في نيويورك الحق في اختيار المكان الذي يريد أن يعيش فيه وبناء مستقبل أفضل لأسرته. إنني أحيي وأشكر الحاكمة هوكول لتوقيعها على هذه الحزمة من التشريعات وأتطلع إلى مواصلة هذا العمل المهم معًا".

يضيف التشريع (S.2133-A / A.5363) رسمًا إضافيًا لرسوم الترخيص وإعادة الترخيص لوسطاء العقارات و مندوبي المبيعات لاستخدامهم في جهود الإسكان العادل على مستوى الولاية. سيتم إيداع الرسوم الإضافية، وهي 30 دولارًا إضافيًا للوسطاء و 10 دولارات إضافية لمندوبي المبيعات، في صندوق مكافحة التمييز في الإسكان لجهود اختبار الإسكان العادل. غالبًا ما يحدث التمييز بأسلوب خفي غير واضح، مما يجعل اختبار السكن العادل مهمًا لتحديد قضايا التمييز.

**قال السيناتور جيمس سكوفيس:** "بعد كشف نيوزداي لعام 2019 عن التمييز في السكن، فتحت أنا وزملائي تحقيقًا لمدة عام في الممارسات المفترسة في العقارات. عقدنا عدة جلسات استماع مشتركة، وأصدرنا 25 أمر استدعاء لإجبار أصحاب العقارات غير المتعاونين وشركائهم على الإدلاء بشهادتهم، وأصدرنا في النهاية تقريرًا استقصائيًا واسع النطاق يتضمن العديد من التوصيات التشريعية لتشديد اللوائح التنظيمية لهذه الصناعة التي غالبًا ما تكون سيئة. من خلال التوقيع على حزمة تشريعات الإسكان العادلة، ترسل الحاكمة هوكول رسالة واضحة إلى مصالح الإسكان في جميع أنحاء نيويورك مفادها أن جميع مشتري المنازل يستحقون أن يعاملوا بكرامة وإنصاف. أشكر زملائي رؤساء اللجان على تعاونهم طوال عملية التحقيق، وكذلك أشكر الحاكمة على التزامها الثابت بما هو صحيح. تمتلك حكومة الولاية الأدوات اللازمة لسن حلول حقيقية وملموسة للمستهلكين في نيويورك، ويجب أن نستمر في معالجة هذه المشكلات بشكل مباشر".

### تلتزم الوكالات الحكومية والمحلية بالإسكان العادل

يتطلب التشريع (S.1353-A / A.5428-A) من جميع الوكالات الحكومية والمحلية التي تدير برامج الإسكان أو تفرض قوانين الإسكان التي تتلقى تمويلًا من الدولة لتقديم المزيد من الإسكان العادل بشكل إيجابي. يجب على الوكالات اتخاذ خطوات هادفة لمزيد من الإسكان العادل. وفقًا لاتفاق مع الهيئة التشريعية، يجب على المفوض أن يقدم تقريرًا عن الخطوات المهمة التي تم اتخاذها بما يتماشى مع هذا الالتزام كل خمس سنوات، مع تقديم تقرير مؤقت في العام الثاني والرابع. من خلال إنشاء التزام بمزيد من الإسكان العادل بشكل إيجابي لجميع وكالات الولاية والمحليات التي تدير البرامج المتعلقة بالإسكان، فإننا نضمن ليس فقط أن نيويورك لن تشارك في الممارسات الضارة والتمييزية ولكن الولاية ستسعى بنشاط لإنشاء مجتمعات أكثر تنوعًا وشمولية.

**قال السيناتور بريان بي كافانا، رئيس لجنة الإسكان والبناء وتنمية المجتمع:** "لا تزال المجتمعات في جميع أنحاء نيويورك متأثرة بشدة بعقود من عدم المساواة المنهجية والعنصرية في الإسكان، من خلال إعادة التخطيط، وسحب الاستثمار، والتمييز الصريح من قبل أولئك الملتزمين بتعزيز الفصل. في حين أن العديد من أكثر الممارسات الخبيثة كانت غير قانونية منذ فترة طويلة، فمن الواضح أن السلوك التمييزي مستمر وأنا لم نفعل ما يكفي لتعزيز المساواة والإنصاف والاندماج في الإسكان. أنا فخور بالعمل الذي قام به مجلس الشيوخ في العاميين الماضيين والذي بلغ ذروته في هذه الحزمة التشريعية. أود أن أشكر الحاكمة كاثي هوكول على التزامها بالعدالة، والتي تبرهن عليها مرة أخرى من خلال التوقيع على هذه التشريعات لتصبح قانونًا. أشكر أيضًا السيناتور جيمس سكوفيس وكيفن توماس، اللذين كنت فخورًا بمشاركتي في رئاسة

جلسات الاستماع، زعيم مجلس الشيوخ أندريا ستويارت-كزينز، الذي كلفنا بالتحقيق في التمييز واقتراح الحلول، والسيناتور أنا كابلان وجيم غوگران لرعايتهما مشاريع القوانين الرئيسية في الحزمة التشريعية، زملائنا في الجمعية للانضمام إلينا في هذا العمل الأساسي، المدعية العامة ليتيتيا جيمس لدورها في تشكيل الحزمة التشريعية، والعديد من المنظمات والأفراد الذين شاركوا الأفكار والاهتمامات - وخاصة أولئك الذين كانوا على الأرض في مجتمعاتنا محاربة التمييز لسنوات عديدة - ونيوزداي على صحافتهم الاستقصائية الملهمة. لدينا الكثير لنفعله، لكن أمل أن تساعد هذه القوانين الجديدة في الدخول في عصر من الإنصاف والعدالة لمشتري المساكن والمستأجرين، والشفافية والمساءلة في صناعة الإسكان، لصالح جميع مجتمعاتنا".

**قال عضو الجمعية ستيفن سيمبروويتز، رئيس لجنة الإسكان والبناء وتنمية المجتمع:** "لا تزال المجتمعات في ولايتنا تشعر بالآثار المدمرة للممارسات التمييزية المستمرة منذ عقود بما في ذلك إعادة التخطيط وسحب الاستثمار. من خلال إنشاء التزام بمزيد من الإسكان العادل بشكل إيجابي لجميع وكالات الولاية والمحليات التي تدير البرامج والقوانين المتعلقة بالإسكان، فإننا لن نضمن فقط أن نيويورك لن تشارك بعد الآن في الممارسات الضارة والتمييزية ولكن الولاية ستسعى بنشاط لخلق المزيد مجتمعات متنوعة وشاملة".

### زيادة التدريبات المطلوبة لمحترفي العقارات المتعلقة بالإسكان العادل

يزيد التشريع (S.2132-B / A.5359) من التدريبات المطلوبة لمحترفي العقارات، لا سيما التدريبات المتعلقة بالإسكان العادل. يجب أن تشمل التدريبات، على سبيل المثال لا الحصر، الدورات التدريبية في:

إرث الفصل العنصري والمعاملة غير المتكافئة والافتقار التاريخي للوصول إلى فرص الإسكان الوصول غير المتكافئ إلى وسائل الراحة والموارد على أساس العرق والإعاقة والخصائص المحمية الأخرى قوانين الإسكان العادل الفيدرالية والتابعة للولاية والمحلية تدريب مكافحة التحيز

تم تصميم هذا القانون لمنع المعاملة غير المتكافئة لمشتري المساكن من الأقليات عن طريق زيادة التدريب التعليمي الشامل وكذلك التدريب التعليمي المتعلق بالإسكان العادل والتمييز في صناعة العقارات.

**قالت عضوة الجمعية كاتالينا كروز:** "ملكية المنزل هي الأداة الأساسية لبناء ثروة الأسرة. إزالة الحواجز والممارسات المحظورة التي تعيق الوصول إلى شراء منزل أمر ضروري. من غير المتصور أنه في الوقت الحاضر، يُحرم سكان نيويورك من فرص السكن بسبب هذه الممارسات المتحيزة والمضرة. أشكر الحاكمة هوكول على توقيعها على مشروع القانون الخاص بي، وأتطلع إلى العمل معها على تعزيز معايير الإسكان العادلة والمنصفة على مستوى الولاية".

### يتطلب تدريباً ضمناً على التحيز لوسطاء العقارات أو مندوبي المبيعات

يتطلب التشريع (S.538-B / S.4638-A) ساعتين إضافيتين من التدريب المتعلق بالتحيز الضمني للوسطاء العقاريين ومندوبي المبيعات كجزء من عملية تجديد الترخيص. أثناء التحقيقات في القضايا التي أبرزتها "Long Island Divided"، أصبح من الواضح أن العديد من المتخصصين في العقارات لم يكونوا على دراية بالتأثير الذي يمكن أن يحدثه التحيز الضمني في صناعتهم. يضمن هذا القانون أن جميع المتخصصين في العقارات على دراية بمدى الضرر الذي يمكن أن يكون عليه التحيز الضمني وكيفية ضمان اتباعهم لإرشادات الإسكان العادلة.

**قالت السيناتور أنا م. كابلان:** "أوضحت سلسلة تحقيقات "Long Island Divided" التابعة لنيوزداي أن لدينا مشكلة في لونغ آيلاند عندما يتعلق الأمر بالمعاملة غير المتكافئة لمشتري المساكن من الأقليات، والتدريب الأفضل يجب أن يكون متخصصون في مجال العقارات جزءاً من الحل. من خلال تدريب مندوبي مبيعات العقارات على فهم التحيزات الضمنية الخاصة بهم، ومساعدتهم على تجاوزها، يمكننا ضمان حماية الحلم الأمريكي بملكية المنازل لجميع عائلات لونغ آيلاند. أنا ممتن لدور نيوزداي في توثيق حجم المشكلة التي تواجه مجتمعنا وأنا ممتن لقيادة الحاكمة كاثي هوكول لتوفير الفرص لجميع العائلات في نيويورك".

**قالت عضوة الجمعية جينا إل سيليتي:** "بعد إصدار تقرير نيوزداي المزعج لعام 2019 الذي وثق التمييز على نطاق واسع في مجال الإسكان الذي يواجهه سكان لونغ آيلاند من السود والأسبان والأسويين الذين يسعون للشراء منزل، من المهم أن نتخذ إجراءات لمعالجة هذه المعاملة غير العادلة المروعة. لضمان اتباع وكلاء العقارات نصاً وروحاً لقوانين مكافحة التمييز بشكل أفضل، قمت برعاية وإصدار تشريع يطالب الوسطاء ومدوبي المبيعات بالخضوع لمدة ساعتين على الأقل من التدريب الضمني على التحيز كجزء من عملية تجديد الترخيص. ستكمل هذه البرمجة الجديدة الحد الأدنى من ثلاث ساعات من التعليمات المطلوبة من وكلاء العقارات الحصول عليها بالفعل بشأن السكن العادل والتمييز. بالإضافة إلى التقارير الممتازة لنيوزداي، كان الدافع وراء هذا التشريع هو جلسة استماع الولاية لعام 2020 مع الوسطاء المحددين في مقال نيوزداي الذين أشاروا إلى أنهم لم يكونوا على دراية بكيفية تأثير تحيز التأجير على مهنتهم. أريد أن أشكر الحاكمة هوكول لتوقيعها على هذا التشريع المهم ليصبح قانوناً ومساعدتنا في معالجة المعاملة التمييزية التي يواجهها في كثير من الأحيان سكان نيويورك الملونون".

### **تتطلب تدريب الكفاءة الثقافية للوسطاء العقاريين أو مندوبي المبيعات**

التشريع (S.979-A / A.844-A) يتطلب أن يتم تضمين الدورات الدراسية المتعلقة بالكفاءة الثقافية في المناهج الدراسية لمؤهلات ترخيص وسيط العقارات ومدوب المبيعات، ويتطلب ساعتين إضافيتين من التدريب لمختصي العقارات في الكفاءة الثقافية الشاملة قبل تجديد تراخيص الوسيط أو مندوب المبيعات. سيساعد هذا في تقليل التمييز في صناعة العقارات، وزيادة تثقيف المتخصصين في العقارات لضمان اتباعهم لممارسات الإسكان العادلة.

### **اشتراط إجراءات الاستيعاب الموحدة لمحترفي العقارات**

يتطلب التشريع (S.2131-A / A.6186) إجراءات قبول العميل الموحدة لوسطاء العقارات ويسمح بفرض عقوبة على أي وسيط عقاري أو مندوب مبيعات لا يمتثل لهذه الإجراءات. وفقاً لاتفاقية مع الهيئة التشريعية، يجب على المتخصصين العقاريين نشر إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بهم والحفاظ عليها في مكاتبهم للتفتيش من قبل وزارة الخارجية والعامية. يسمح هذا بمراقبة إجراءات قبول العميل وتوحيدها، مما يمنح الممارسات التمييزية.

**قالت عضوة الجمعية جودي جريفين:** "من المهم أن يعامل الناس على قدم المساواة وإنصاف عند شراء منزل. لفترة طويلة جداً، كانت هناك حالات عدم مساواة في هذه العملية في لونغ آيلاند وفي جميع أنحاء ولاية نيويورك. أشكر الحاكمة هوكول على توقيعها على هذا القانون اليوم لأنه سيضمن عدم التمييز ضد مشتري المساكن".

### **يتطلب وسطاء مشاركين يعملون كمديرين للمكاتب للإشراف على متخصصين عقاريين آخرين**

يتطلب التشريع (S.2157-A / A.6355) سماسة عقارات مشاركين يعملون كمديرين للمكاتب للإشراف على متخصصي العقارات الآخرين في مكاتبهم. يجب أن يكون مدير المكاتب نشطين في صناعة العقارات لمدة عامين من السنوات الأربع قبل بدء مهامهم كمدير مكتب. سماسة العقارات مسؤولون عن الحفاظ على مكان عملهم والإشراف عليه، على عكس الوسطاء المعاونين الذين لديهم نفس الترخيص ولكنهم اختاروا العمل تحت إشراف وسيط آخر. يوضح هذا التشريع المستوى المطلوب من الإشراف ويعزز اللوائح الحالية لوزارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يحدد التشريع طول الفترة الزمنية التي يُطلب فيها من الوسيط المشارك العمل قبل أن يصبح مديرًا للمكتب، وبالتالي سيضمن الإشراف المناسب على المكاتب من قبل متخصصين عقاريين ذوي خبرة.

**قال السيناتور كيفن توماس:** "الإسكان العادل هو حق مشترك بين جميع سكان نيويورك. ما كشفته نيوزداي في تحقيقها لعام 2019 كان دليلاً واضحاً ولموسماً على المعاملة غير المتكافئة والتوجيه والتحيز الموجه ضد مشتري المنازل من الأقليات ومجتمعات الأقليات في لونغ آيلاند. رداً على ذلك، قدمت تشريعات جديدة من شأنها توفير تدابير الرقابة والمساءلة التي تشتد الحاجة إليها لوسطاء العقارات، فضلاً عن زيادة العقوبات على انتهاكات قوانين الإسكان وحقوق الإنسان العادل. أشكر الحاكمة هوكول على توقيع هذا الإجراء المهم ليصبح قانوناً وإرسال الرسالة بصوت عالٍ وواضح: لا مكان للتمييز في مجتمعاتنا".

قال عضو الجمعية مايكل سي سولاجس: "لقد تطور التمييز في الإسكان إلى ممارسة أكثر دقة وسرية أصبح إنفاذها أكثر صعوبة. هذا جزئيًا بسبب الحاجة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة في الصناعة ككل. تحقيقًا لهذه الغاية، يساعد مشروع قانون التجميع A.6355 على ضمان الإشراف المناسب على وكلاء العقارات بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في مكان عمل رئيسي للوسيط أو في مكتب فرعي تابع لمدير مكتب. أنا فخور بالشراكة مع السيناتور توماس بشأن إجراء المساءلة هذا، وأشكر الحاكمة هوكول على توقيعها هذا التشريع ليصبح قانونًا".

### إنشاء خط هاتفي لشكاوى التمييز السكني

ينص التشريع (S.3437-C / A.2300-C) على خط هاتفي مخصص لشكاوى التمييز في السكن. سيتم تشغيل هذا الخط الهاتفي من قبل قسم حقوق الإنسان وسيقدم المساعدة لأولئك الذين يعانون من التمييز في مجال الإسكان. سيخلق هذا عملية أكثر كفاءة للإبلاغ عن حوادث التمييز في السكن.

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](http://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)